نقطة تحوّل

لتأهيل وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية بالمنطقة الشرقية

مسجلة بالمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي بترخيص رقم (٢٣٢٨)

سياسة آليات الرقابة الداخلية

مقدمة

إن سياسة الرقابة الداخلية تعد مطلباً أساسياً من متطلبات ضوابط الإشراف والمتابعة في الجمعية حيث أنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها أن تعزز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات لتمنع مخاطر الفساد والاحتيال، وتعمل على تطوير العملية الإدارية.

النطاق

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في جمعية نقطة تحول بالمنطقة الشرقية، ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقاً للأنظمة.

البيان

أولا. الرقابة:

بالتقارير الإدارية:

إن التقارير الإدارية يعتمد عليها اعتماداً كلياً في تقييم الأداء للجمعية، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة لأنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة، وتعد هذه التقارير بصفة دورية وبانتظام، ويجب إعدادها بطريقة جيدة وواضحة ومنها:

١. التقارير الدورية:

وتكون هذه من العاملين لمدراءهم بصفة: يومية، أسبوعية، أو شهرية أو فصلية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع، أو بعد انتهاء مشروع.

٢. تقارير سير الأعمال الإدارية:

وتكون هذه التقارير من المدراء إلى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.

٣. تقارير تقييم أداء المشاريع:

وتكون لتحليل ظروف مشروع سابقة ولاحقة لتساعد الإدارة العليا على التصرف السليم في توجيه القرارات.

٤. تقارير تقييم أداء العاملين الإداريين:

وتعد بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المباشرين لمرؤوسيهم، وتشمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات، ومدى تعاونهم مع فريق العمل ...وغيره من معايير واضحة مناسبة للجمعية.

٥. تقارير قياس المخرجات التعليمية:

وتكون لتقييم أداء الدارسين في المسارات التعليمية المقدمة لهم.

٦. تقارير الأداء التعليمي:

وتكون لقياس أداء المعلمين والمشرفين التعليميين وضبط حصولهم على المؤهلات المناسبة للتدريس.

٧. المذكرات والرسائل المتبادلة:

وتكون بين الإدارات والأقسام وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.

٨. التقارير الخاصة:

- تقارير الملاحظة الشخصية.
- تقارير الإحصائيات والرسوم البيانية.
- مراجعة الموازنات التقديرية.
- متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات.
- مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية.
- مراقبة سير العمل وفق مؤشرات الخطة الاستراتيجية.
- تقييم ومراجعة المشاريع.
- تقارير قياس المخرجات التعليمية.

ثانيًا: المبادئ:

١. مبدأ التكاملية:

أي تكامل الرقابة وأساليبها من الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.

٢. مبدأ الوضوح والبساطة:

أي سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين ليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.

٣. مبدأ سرعة كشف الانحرافات والإبلاغ عن الأخطاء:

أي نظام الرقابة وفاعليته في الجمعية لكشف الانحرافات والتبليغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها لمعالجة وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.

٤. مبدأ الدقة:

حيث إن دقة المعلومة ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة، وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية لمشاكل وكوارث لا قدر الله.

٥. مبدأ التحديث:

حيث أن نظام الرقابة والمتابعة والإشراف يخضع لدراسة دورية ويتم تفعيل التقنية وأحدث النظم في لتحقيق أفضل المخرجات.

المسؤوليات

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارة وإشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوقيع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية، وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها.